عوامل التنشئة السليمة والرعاية الكاملة

نعمل على الاهتمام بهذه الفئة التي يعول عليها كثيراً للنهوض بمستقبل الوطن

التعليم الأساسي السليم للأطفال.

وتعد الإمارات الدولة الأولى على مستوى العالم والوطن العربي ودول الخليج في مجال تدعيم حقوق المرأة العاملة وطفلها، متمثلاً في قوانين وقرارات حماية الطفل وإلزام الوزارات والهيئات والمؤسسات الاتحادية والدوائر الحكومية بإقامة وإنشاء دور الحضانات.

وذكرت الدراسة أهمية وجود الحضانات في مقار العمل وفائدتها للأم العاملة؛ إذ تساعدها على القيام بدورها في المساهمة في تنمية المجتمع وتوفر بيئة عمل ترعى احتياجات الموظفات الأمهات وتضمن عدم تسربهن، وتوفر استقراراً أسرياً وعاطفياً لهن وتشجعهن على الرضاعة الطبيعية والإنجاب، وبالنسبة للطفل توفر له بيئة آمنة خلال ساعات عمل والدته وتتيح له إمكانات التعليم المبكر وتنمية المهارات.

وكما تم إطلاق المشروع الوطني للحضانات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 19 لسنة 2006 بإنشاء دور الحضانة في المؤسسات الحكومية، حيث يعتبر هذا المشروع من أهم المبادرات التي تخدم الطفل من خلال الجمع بين أفضل الممارسات العالمية مع القيم التقليدية.

ويهدف أيضاً إلى توفير فرص عمل جديدة للإماراتيات في تلك المراكز عن طريق إشراكهن في برامج تدريبية وتوظيفية ملائمة.

كما تم افتتاح مركز إيواء النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر في أبوظبي بتاريخ 26 – 2 – 2008، وهو كيان غير ربحي يعمل تحت مظلة الهلال الأحمر الإماراتي ويخضع لقانون تأسيس الهلال الأحمر الإماراتي لعام 2002 والقانون الاتحادي رقم 9، ويشمل القانون توفير المأوى الآمن لضحايا الاتجار بالبشر من النساء والأطفال، كما يرقى المأوى إلى مستوى المعايير الدولية، وتطبق فيه أفضل الممارسات.

وتطبق مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة أفضل الممارسات العالمية وفق الإطار العام لخطتها الاستراتيجية، لتحقيق هدفها المنشود في العمل على دمج الفئات المشمولة برعايتها من فئات ذوي الإعاقة التي تسمح حالاتهم بذلك في المجتمع.

وتعد المؤسسة إحدى المبادرات الإنسانية والاجتماعية للمغفور له الشيخ زايد الخير والعطاء الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وهي إحدى المؤسسات المنفذة لسياسات وبرامج حكومتنا الرشيدة لخدمة رعاية وتأهيل وتعليم فئات ذوي الإعاقة من أبنائنا لتحقيق هدف الحكومة في أجندة السياسة العامة لحكومة أبوظبي 2030 وهو الاندماج الاجتماعي، وتشجيع بناء مجتمع تتوفر فيه فرص متساوية لجميع المواطنين، مستفيدين من جهود الرعاية والاهتمام المستمر الذي توفره القيادة الرشيدة للدولة ومتابعتها لمشاريع المؤسسة ومراكزها وبرامجها لخدمة أبنائها من هذه الفئات.

وعلى جانب آخر، أعلن صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، أن الشارقة إمارة صديقة للطفل، وهي أول مدينة على مستوى العالم تحتل هذا المركز بعد اعتمادها أربع مبادرات تطبق للمرة الأولى مجتمعة عالمياً.

وأطلقت قرينة صاحب السمو حاكم الشارقة سمو الشيخة جواهر بنت محمد القاسمي، الرئيس المؤسس لـ«جمعية أصدقاء مرضى السرطان» سفيرة «الاتحاد الدولي لمكافحة السرطان لسرطانات الأطفال»، «الصندوق الدولي لسرطان الأطفال»؛ بهدف دعم الأطفال المصابين بالسرطان.

أكدت ضرورة تعزيز التعاون الدولي لحمايتهم

نورة السويدي:

تعاظمت حقوق الأطفال بفضل جهود «أم الإمارات»

أبوظبي (وام)

أشادت نورة السويدي، مديرة الاتحاد النسائي العام، بالإنجازات والمبادرات غير المسبوقة التي تحققت للنهوض بالطفولة في دولة الإمارات في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله.

وقالت – في كلمة لها بمناسبة الاحتفال بـ «اليوم العالمي للطفولة»: إنه بفضل جهود سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام، الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، تعاظمت حقوق الأطفال في الدولة وتحققت لهم مكانة عالمية مرموقة، وذلك بفضل جهود سموها المخلصة وبمبادراتها نحو تعزيز الخدمات المقدمة للأطفال على المستويين المحلي والعالمي.

وأوضحت أن الغاية من الاحتفال بـ «اليوم العالمي للطفولة» تعزيز التعاون العالمي لحماية الأطفال، وزيادة الوعي بحقوقهم فيما يتعلق بأهمية حمايتهم حول العالم، مضيفة أن الإمارات تشارك دول العالم في الاحتفال بهذه المناسبة كدولة تدرك القيمة الحقيقية للأطفال ومفهوم الأسرة ودورها في تقدم المجتمعات ونمائها.

وأضافت أن الاتفاقية الدولية بخصوص الأطفال – التي وقعت عليها الدولة عام 1997 – تشتمل على 54 مادة إضافة إلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين بها، وتنص على مجموعة كاملة من الحقوق على أساس أربعة مبادئ أساسية هي: عدم التمييز وأخذ مصلحة الطفل الفضلى بعين الاعتبار في جميع الإجراءات، وحقه في الحياة والبقاء والنماء، واحترام آراء الطفل وفقاً لسنه ودرجة نضجه.

وأشارت إلى أن هذه المبادئ تعد مرجعاً لجميع الجهات العاملة في مجال الطفولة وللأطفال أنفسهم لإدراك حقهم في البقاء والنماء والحماية والمشاركة، وأرست الاتفاقية مفهوماً عاماً نادت به الشرائع السماوية والأعراف الإنسانية، وهو ضرورة ضمان حق الأطفال في الحياة والنمو والحماية من أي ضرر يأتي نتيجة سوء المعاملة أو الاستغلال، ومنحهم حق المشاركة ضمن الأسرة والمجتمع، وفي كل نواحي الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية.

> الطفل في الإمارات الهدف والغاية ومحل اهتمام القيادة

وأكدت أن قضية تعليم ورعاية الطفولة تشكل المرتكز الأساسي الذي يجب أن نعتمد عليه لبناء مجتمع أفضل من أجل الغد الذي نطمح إليه جميعاً، وأوضحت أنه لتفعيل التزام الدولة بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل قامت الدولة بتعديل واستحداث التشريعات الخاصة بالمرأة والطفل، ونفذت البرامج والمشاريع الهادفة إلى تحسين وضع الطفل والمرأة، وأنجز المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، بالتعاون مع الاتحاد النسائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالطفولة، الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة والخطة الاستراتيجية لتعزيز وتنمية حقوق الأطفال من أصحاب الهمم 2017 – 2021/ واللتين أطلقتهما سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك في شهر مارس الماضي بعد اعتمادهما من مجلس الوزراء.

وتهدف الاستراتيجيتان إلى تعزيز حق الأطفال والأمهات في رعاية شاملة ضمن بيئة صحية مستدامة وتعزيز وقاية وحماية الطفل في إطار منظومة متكاملة وشاملة وتعزيز حق الأطفال واليافعين في فرص تعلم جيد النوعية ينمي شخصياتهم وقدراتهم العقلية والبدنية.

وقام المجلس الأعلى للأمومة والطفولة والاتحاد النسائي و«يونيسف»، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالطفولة، بإعداد دراسة تحليل وضع الأطفال في الدولة، والتي ركزت على تحليل وضع الأطفال في مراحل الطفولة المختلفة والإنجازات التي حققتها الدولة في مجالات الصحة والتعليم والحماية والمشاركة.

وأكدت نورة السويدي حرص سمو الشيخة فاطمة على دعم الطفولة محلياً وخارجياً، حيث أقامت المستشفى الميداني المتنقل للأطفال، إيماناً منها بأهمية تكاتف الجهود المحلية والعالمية للتخفيف من معاناة الأطفال المعوزين والمحرومين من الرعاية الصحية.

ويمثل الطفل في الإمارات الهدف والغاية وهو دائماً محل اهتمام القيادة الرشيدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، حيث وافق سموه على مشروع قانون شامل لحقوق الطفل «قانون وديمة» الذي يعد مكسباً كبيراً يضاف للمكاسب الكثيرة التي يتمتع بها الطفل في الإمارات والذي منح الطفل حصانة سياسية واجتماعية مكنته من أن يعيش في سلام وأمان.

واهتمت سمو الشيخة فاطمة بالطفولة العربية، حيث أطلقت في 13 نوفمبر عام 2011 مشروع «جائزة أبوظبي للطفل العربي» و«شبكة الطفل العربي»، وهي قاعدة بيانات يستطيع من خلالها الأطفال والشباب التواصل مع أقرانهم وتبادل المعلومات، وإقامة العلاقات الاجتماعية والإنسانية، وترسيخ مفاهيم الانتماء والانسجام بين الثقافة العربية والثقافات الإنسانية الأخرى، وتعزيز قيم التنمية المستدامة بمفهومها الشامل صحياً وبيئياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً.

مشاركون في مؤتمر الوقاية من سوء معاملة الأطفال والإهمال:

فريق مراجعة وفيات الأطفال ينطلق من الإمارات

تحرير الأمير (دبي)

دعا مشاركون في فعاليات اليوم الثاني من أعمال المؤتمر الإقليمي العربي الخامس للوقاية من سوء معاملة الأطفال والإهمال، «إسبكان» إلى إنشاء فريق مراجعة وفيات الأطفال على مستوى السياسات والتشريعات بهدف مراجعة أي وفاة مشتبه بها نتيجة العنف أم الوفاة الناتجة عن الإهمال بغية الوصول لتوصيات المشرعين وصناع القرار للحد من مثل هذا الوفيات على المستوى الإقليمي، لافتين إلى أن هذه الفكرة تطبق لأول مرة في الوطن العربي.

وأجمع المشاركون في المؤتمر الذي تنظمه مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال والجمعية الدولية لمنع إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم، وذلك تحت رعاية الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، على أن وفيات الأطفال الناتجة عن أمراض أو إصابات عرضية أو عنف أو إهمال هي ليست عشوائية، بل يمكن الوقاية منها، وتَقَبُّل المفهوم في الثقافة السائدة من أن وفيات الأطفال هي قضاء وقدر مكتوب، هو خطأ يتعارض مع الأدبيات الطبية والعلمية ويشكل انتهاكاً واضحاً لحقوق الطفل بالحياة وبالصحة وبالحماية، فوفيات الأطفال الإصابية الناتجة عن حوادث السير والحوادث المنزلية من مثل السقوط والتكهرب والحروق يمكن الوقاية منها بشكل شبه كامل، وكذلك إصابات الأطفال الناتجة عن العنف من الممكن منعها والحد من تفاقمها للوفاة، كما أن وفيات الأطفال المرضية المفاجئة وما يعرف بوفاة المهد هي أيضاً حالات أثبتت الأدبيات الطبيبة أنه يمكن خفض نسبة شيوعها إلى حد كبير.

وأكدوا أن التعامل مع وفيات الأطفال المفاجئة والغامضة يتطلب ضمان وجود مرجعيات قانونية وإدارية للتحقيق في جميع وفيات الأطفال بما في ذلك التبليغ عن جميع حالات وفيات الأطفال المفاجئة والغامضة وضمان توفير المعلومات عن كل مسرح وفاة طفل مفاجئة أو غامضة للطبيب الشرعي قبل إجراء التشريح، وهذا يكون الأساس لاستحداث نظام متكامل للتعامل مع وفيات الأطفال المفاجئة والغامضة أهم أهدافه وفاة المهد بشكل كبير باتباع رعاية للأطفال تتصف بتوفير بيئة نوم آمنة لهم.

انطلاق فعاليات مؤتمر «إسبكان» لحماية الأطفال من الإهمال

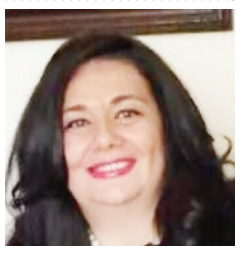

1278 طفلاً معنفا في لبنان بينهم 612 أنثى و666 ذكراً

نادرة ناصيف

توثيق مسرح وفاة الطفل بالوسائل التقنية الرقمية (كتابة وصوراً)، والاطلاع عليه من قبل الطبيب الشرعي قبل إجراء التشريح لأي حالة.

وطالبوا ببذل المزيد من الجهود في القطاعات القضائية والصحية والاجتماعية كي تعمل بشكل تشاركي بهدف الوصول إلى سبب وظروف وفيات الأطفال لتكوين قاعدة معلومات مرجعية لرسم البرامج للوقاية من هذه الوفيات على المستوى الوطني.

وقال الدكتور هاني جهشان مستشار الطب الشرعي لدى الأمم المتحدة أن وفيات الأطفال في الأردن (223 حالة) ما نسبته 14.1% من الوفيات التي كشف عليها في المركز الوطني للطب الشرعي في عام واحد، فيما سجلت وفيات أطفال مفاجئة لم يسبقها أعراض مرضية واضحة (111 حالة أي بنسبة 50%) بعضها كان بظروف غامضة، أما الوفيات الناجمة عن إصابات فسجلت (96 حالة أي 43%) وتندرج تحت ظروف، مثل إهمال كحوادث السير أو الإصابات المنزلية أو بفعل مقصود كالإساءة والعنف أو القتل المباشر، كما تم خلال نفس العام الكشف على (16 حالة ما يشكل 7%) لوفيات أجنة داخل الرحم أو أثناء الولادة أو جثث للقطاء عثر عليهم في أمكان عامة.

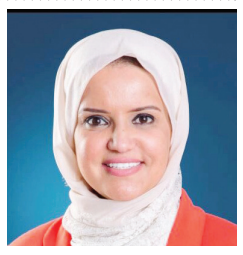

فحص الطفل من الطب الشرعي لتحديد المسؤولية الجنائية

منال بغدادي

وقال جهشان لـ «الاتحاد»: إن متلازمة وفاة المهد شكلت جزءاً مهماً من وفيات الأطفال المفاجئة والغامضة، وهذه الحالة لا تزال غامضة الأسباب، حيث يتوفى الرضيع فجأة على الرغم من غياب أي دليل لأسباب مرضية أو سمية أو إصابية واضحة، مؤكداً أن الأبحاث الطبية أثبتت أنه يمكن خفض نسبة الوفيات من متلازمة

وتابع: الوقاية من هذين النوعين من وفيات الأطفال المفاجئة «الالتهاب الرئوي ووفاة المهد» مسؤولية وطنية تتطلب التوعية والتثقيف الصحي، وتوفير الرعاية الطبية سهلة النفاذ لكل الأطفال في حال ظهور أي أعرض تبدو بسيطة عليهم، فقد نصت المادة 24 من اتفاقيه حقوق الطفل على أنه تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي، وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه.

بدورها، كشفت الدكتورة نادرة ناصيف عن دراسة أجرتها جمعية «حماية» أظهرت أن 1278 طفلاً معنفاً في لبنان من بينهم 612 أنثى و666 ذكراً، فيما سجلت حالات العنف الجنسي 80 والنفسي 278 و665 إهمالاً و255 عنفاً جسدياً.

أما المستشارة القانونية، منال البغدادي – عضو اللجنة العليا للطفل في دولة الكويت، فطالبت بضرورة إنشاء فريق مراجعة وفيات الأطفال على مستوى السياسات والتشريعات بهدف مراجعة أي وفاة مشتبه بها نتيجة العنف أم الوفاة الناتجة عن الإهمال بغية الوصول إلى توصيات إلى المشرعين وصناع القرار للحد من مثل هذا الوفيات على المستوى الإقليمي، مشيرة إلى ضرورة فحص الطفل من «الطب الشرعي» لتحديد المسؤولية الجنائية وكتابة شهادة وفاة مذيل عليها سبب الوفاة.